# دور المؤهلات الشخصية والعلاقات السياسية في تسلم المناصب الوزارية في العراق للمدة من عام ( ١٩٢١– ١٩٦٨ ) وزارة الداخلية أنموذجاً

**أ.د. حسن علي عبد الله**

جامعة القادسية – كلية التربية – قسم التأريخ

**أ.م.د. ساهرة حسين محمود**

جامعة البصرة– كلية الآداب– قسم التأريخ

**خلاصة البحث:**

كتب الكثير عن تأريخ العراق المعاصر وفي مختلف الجوانب ، ومنها تأريخ الوزارات العراقية في العهدين الملكي والجمهوري ، وما يتعلق فيهما من الجوانب الأقتصادية والإجتماعية والتطورات السياسية التي ساهمت في خلق رسم الخارطة الوزارية والسياسية ، الإ أننا قد لانجد مصدراً يشير بصراحة إلى التاثيرات المهنية والسياسية في تسلم المناصب الوزارية لأعضاء الوزارات ، لتقف على الأسس الواضحة في تعيين الوزراء في مناصبهم ، علماً أن منصب الوزير بالدرجة الأساس خدمي في تخصصه والمسؤول عن إدارة الدولة ، يحاول أن يقدم خدمة للمواطنين من خلال تلك الشخصيات ، في ضوء ذلك لابد أن تكون الشخصية الوزارية متطابقة في أختصاصها من أجل أن تكون نتائج الخدمة إيجابية ، وبعكس ذلك تكون النتائج سيئة ؛ وبما النظام السياسي سعى بإستمرار للظهور، أمام الشعب بأنه جاد في تقديم الخدمة وهنا نحتاج إلى وضع محددات .

**الكلمات المفتاحية : الوزارة ، الدولة ، العراقية ، المناصب ، المؤهلات ، الشخصية ، العلاقات .**

# The Role of Personal Qualifications and Political Relations in Receiving Ministerial Positions in the Iraqi State in 1921 - 1968 A Comparative Study "The Ministry of Interior as a Model"

**Prof. Dr. Hassan Ali Abdulla**
Dept. of History , College of Education, University of Al-Qadisiyah
**Asst. Prof. Dr. Sahira Hussein Mahmoud**
Dept. of History , College of Arts, University of Basra

***Abstract:***

A lot has been written about the contemporary history of Iraq in various aspects, including the history of Iraqi ministries in the royal and republican eras, and the related economic and social aspects and political developments that contributed to the creation of the ministerial and political map, but we may not find a source that explicitly refers to the professional and political influences in receiving ministerial positions for members of ministries, to point out clear foundations in the appointment of ministers in their positions, knowing that the position of the minister is mainly service in his specialization and responsible for The state administration, trying to provide a service to citizens through these personalities. As a result, the ministerial personality must be identical in its competence in order for the results of the service to be positive, and on the contrary, the results are bad; and since the political system has constantly sought to appear, the people are serious about providing the service, and here we need to set determinants .

**Keywords : Ministry , State , Iraqi , Positions , Qualifications , Personal , Relations .**

**المقدمة**

تأتي أهمية البحث دور المؤهلات الشخصية والعلاقات السياسية في تسلم المناصب الوزارية في العراق للمدة من عام ( ١٩٢١– ١٩٦٨) وزارة الداخلية أنموذجاً ، وبالأمكان أختيار أي نموذج من الوزارات للقياس فالأختيار كان عشوائياً .

توزع البحث على ثلاثة محاور :

حمل المحور الأول عنوان تقويم فاعلية الوزارات العراقية للمدة من عام ١٩٢١ – ١٩٥٨ م ، حاول المبحث أيضاح طريقة تشكيل الوزارات العراقية للعهد الملكي ، وعدد الوزارات منذُ بداية تشكيل الدولة وكانت الوزارات التي تشكلت بشكل متصاعد وحسب حاجة النظام السياسي ، وفي بعض الأحيان تحل بعض الوزارات ، ويعاد أعادتها فيما بعد حسب الظروف الأقتصادية والسياسية ، وسوف يتم الوقوف عند وزارة الداخلية بأعتبارها النموذج المعتمد في البحث ، علماً أن النظام السياسي حاول أن يجعل وزارة الداخلية أكثر



مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٤ – المجلد ٤٨ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٣

تماثلاً مع المهنية من السياسية ومع ذلك تسربت إليها السياسية ولو بنسب قليلة ، وفي ضوء ذلك لايصبح منصب الوزير هدفه خدمة المواطن بل خدمة للعملية السياسية ورموزها المشاركين ، وهذا ما لا يسعى إليه النظام السياسي الساعي لخدمة المواطن ، علماً أن عدد الوزراء المساهمين في الوزارات كبير وغالبيتهم كانت مشاركتهم لمرة واحدة ، وهو مؤشر بأن النظام يسعى لزج أكبر قدر ممكن . أما الشخصيات الوزارية التي شاركت في أكثر من وزارة كانت مؤهلاتهم بعيدة عن دقة الوزارات التي شاركوا فيها ، الإ أن النسب الدقيقة تؤشر لنا أن وزارة الداخلية كانت أكثر مهنيئة من غيرها مع وجود التاثيرات السياسية .

أما المحور الثاني حمل عنوان تقويم فاعلية الوزارات العراقية للمدة من عام ١٩٥٨ – ١٩٦٨ م ، والتي من الممكن وصفها بأنها تمثل العهد الجمهوري الأول ، لأنه بدا بالتغيير السياسي الكبير والمتمثل بثورة ١٤ تموز/ يوليو عام ١٩٥٨م ، والتي جاءت رداً على أخطاء النظام السياسي السابق بقيادة التنظيمات السياسية المعارضة ، والتي كانت تعمل في السر وبالتنسيق مع خلايا الضباط الأحرار . أما التأريخ الثاني يمثل نهاية مرحلة الصراع الإيديولوجي العلني والأنقلابات السريعة ، وبعضها كانت نتيجته الفشل ومحاولة الأجتثاث الإيديولوجي ، لبدء مرحلة جديدة قادها تنظيماً سياسياً أبعد بالقوة من المسرح السياسي وكانت البداية للنظام الشمولي .

لم يكن العهد الأول ذو صفة واحدة ، بل هناك متباينات كثيرة داخل العهد ومن الممكن تقسيمه إلى المراحل التالية :

الأولى : من الممكن أن نطلق عليها مرحلة عبدالكريم قاسم وهي الأطول في المدة الزمنية والأكثر صراعا إيديولوجياً ، وكانت البداية في التقية الجسدية بسبب الصراع السياسي وقد أنتهت بأنقلاب ٨ شباط / فبراير عام ١٩٦٣ م ، وسيطر تنظيم سياسي على السلطة ومحاولة الأجتثاث الإيديولوجي لكل معارضيه . أما المرحلة الثانية : لم تكن طويلة بل أنها لم تتجاوز ١١ شهراً ، وكانت نهايتها تمثل نهاية سلطة الحزب الذي سيطر على السلطة بعد الأنقلاب ومعلنا بداية المرحلة الثالثة ، والتي صبغت بأنها تمثل الخط الوحدوي في قيادة السلطة ، وأستمرت لمدة سنة واحدة ، الإ أن السلطة ومع توجهاتها الوحدوية لم تفلح في تحقيق المشروع الوحدوي المنشود ، ومنها سعى النظام لأعطاء الفرصة للمعارضة في قيادة السلطة وتم لها ذلك ، الإ أنها لم تتوان في محاولتها قيادة أنقلاب ضد السلطة ، وكانت نتيجته الفشل . فمحاولة النظام بعد ذلك التفكير بإعطاء الفرصة للعناصر المدنية ، للمساهمة في قيادة الوزارة الإ أن مدتها لم تكن طويلة ، وعندها برز لنا لأول مرة تسلم رئيس الجمهورية منصب رئاسة الوزارة ، لعدم قناعته بأي رئيس للوزارة ، بعد ذلك حاول العودة إلى العنصر العسكري في قيادة الوزارة ، وظل كذلك حتى قيام أنقلاب ١٧ تموز/ يوليو عام ١٩٦٨ م .



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤ – المجلد ٤٨ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٣

حاول المحور الثالث تقويم النموذج المختار من الوزارات في العهد الجمهوري الأول وهي وزارة الداخلية ، بلغ عدد وزراء الداخلية ١١وزيراً وكانت نسبتهم ٦٦،٨% من مجموع الوزارات ، عموماً وأن أطول مدة وزير في الوزارة هي من حصة الوزير (أحمد محي يحي ) ، وكانت مدته أربع سنوات وأربع أشهر وهو مؤشر بأنه حريص على أستلام الداخلية من شخص يحضى بثقة النظام السياسي . بلغ عدد الوزراء المدنيين ٣ من مجموع العام ١١ وشكلوا نسبة تقدر بـــ ٢٧،٢٧ % ، أما عدد العسكريين ٨ وشكلوا نسبة تقدر بـــ ٧٢، ٧٢ % ، وفي ضوء النسب السالفة تظهر المهنية هي المسيطرة في إدارة الداخلية ، لذلك كان التغيير قليلاً حفاظاً على أستمرارية نجاح العمل . وكل رئيس وزراء يأتي يحاول أن يثبت بأن شخصيته مناسبة لإدارة الداخلية ، حفاظاً على أستمرارية وجود السلطة ، لذلك كانت الحركات المناهضة للسلطة لم تأت عن طريق الحركات الجماهيرية بل بفعل الأنقلاب العسكري .

أعتمد البحث على مصادر مختلفة وفي مقدمتها ، مؤلفات عبدالرزاق الحسني وكتب أخرى خاصة بتأريخ العراق المعاصر .

**أشكالية البحث**

تمت إدارة الدولة العراقية منذُ ولادتها بتأريخ ٢١ آب / أغسطس عام ١٩٢١م ، من قبل نخب سياسية وعسكرية ذات خلفيات ثقافية وعسكرية عثمانية وكانوا منسجمين فيما بينهم ، ولم يسمحوا بدخول النخب الجديدة المعترك السياسي وإدارت معظم وزارات الدولة ، وكان التنقل فيما بينهم في مختلف الوزارات وبدون محددات وهناك أستثناءات قليلة جداً لا ينطبق عليه ذلك . في ضوء ما تقدم أن إدارة الدولة العراقية كانت بيد نخب ذات تخصصات مختلفة فالبعض تسلم المنصب لمؤهلاته الشخصية وآخرين تسلموا المناصب بفعل العلاقات السياسية ، وبما أن المنصب الوزاري خدمي يتوجب على من يتولاه بفعل مؤهلاته الشخصية ، ومن الخطأ أن تكون إدارة الدولة بفعل العلاقات السياسية .

**أهمية البحث**

الوزارة من أهم مؤسسات الدولة وتقدم خدمات عامة ومن الضروري لمن يتولاها أن يكون لمؤهلاته الشخصية ، بأعتبارها الأساس فيمن يتسلم المنصب الوزاري في كل مراحل بناء الدولة ، وعكس ذلك سيؤثر سلبياً في تقديم الخدمات للمواطنين فالنظام السياسي للدولة لابد أن يحرص على أهمية المؤهلات الشخصية لأنها الكفيلة في تحقيق الرفاه للمواطن ، وعكس ذلك تصبح المناصب الوزارية تقديم المنفعة الشخصية والحزبية .

**منهج البحث**

يستند البحث على المنهج التفكيكي ومزجه مع المنهج الإحصائي .



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤ - المجلد ٤٨ - كانون الأول لسنة ٢٠٢٣

**المحور الأول : تقويم فاعلية الوزارات العراقية للمدة من عام ١٩٢١ – ١٩٥٨**

كُتبَ الكثير عن تأريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي ، وتأتي في مقدمة الكتابات كتب المرحوم عبدالرزاق الحسني ، ومنها الموسوم تأريخ الوزارات العراقية باجزائه المتعددة[١]، وكتاب الأصول الرسمية لتأريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل ،[٢] ويكاد لايغادر أي باحث في تأريخ العراق المعاصر الكتب المذكورة ، بل يعدهُ من المراجع الأساسية ؛ لأنها توفر مادة خام للأحداث التي عاشها العراق في تلك الحقبة . وقد صورها المرحوم بكل دقة ومن الممكن إعادة قراءة المادة التأريخية لإستخرج صور جديدة أخرى ، منها تقويم فاعلية الوزارات العراقية المختلفة التي تشكلت في الدولة العراقية الناشئة ، علماً أن بعض الوزارات كانت تحل ويعاد تشكيلها مرة ثانية ، والوزارات لم تتشكل دفعة واحدة [٣] ، بل جاءت تشكيلاتها متتابعة وحسب حاجة الدولة العراقية ، وفي بعض الأحيان يتم حل بعض الوزارات وأعادت تشكيلها لأسباب مختلفة ، ومنها الأسباب الأقتصادية أو لظروف حرب وتنتهي مهمة الوزارة بأنتهاء ذلك الظرف [٤] . وهناك وزارات أنشقت وأفرزت أكثر من وزارة وحسب الحاجة الماسة للدولة وبعضها كان يستغنى عنها لعوامل مختلفة بعضها أقتصادي .

بلغ عدد الوزارات في بداية تشكيل الدولة العراقية بعد أنهيار الدولة العثمانية ، في الحرب العالمية الأولى وخضوع العراق للأحتلال البريطاني ، و دخوله تحت الإدارة البريطانية [٥] ، وما أعقبها من أحداث ومن أبرزها خضوع العراق للأنتداب البريطاني[٦] ، والأساليب المعتمدة في إدارة الدولة . قادة تلك الأحداث إلى أنطلاق ثورة العراق الكبرى في ٣٠ حزيران / يونيو عام ١٩٢٠ م[٧] ، والتي أعطت أشارة إلى الإدارة البريطانية ، من الضروري أعادة النظر في أسلوب حكم العراق ، بعد أن أعتمد في بداية الأحتلال أسلوب مدرسة الهند الشرقية والتي مثلها أرنولد ويلسون (Arnold Talbot Wilson)[٨] ، ولكن بعد أحداث الثورة أصبحت القناعة تامة عند قادة الإدارة البريطانية في العراق ، بضرورة أعادة النظر في أساليب حكم العراق لذلك أعتمد أسلوب مدرسة القاهرة الأستعمارية ، والتي كانت تعتمد أسلوب حكم العراق بصورة غير مباشرة ، وأبرز من مثلها كلبرت كلايتون(Gilbert Clayton) [٩] ، ومن الخطوات الأولى إلى أعتماد أسلوب مدرسة الهند ( فمدرسة الهند الاستعمارية والتي كان يتراسها ارنولد ويلسون ، تؤكد على أهمية حكم العراق حكم مباشر مثل حكم الهند ؛ عكس مدرسة القاهرة الاستعمارية والتي كان يتراسها كلبرت كلايتون ، والتي تؤكد على حكم العراق حكم غير مباشر ، وقد أنتصرت مدرسة الهند في البداية ولكن بعد قيام ثورة العشرين تم العودة إلى مدرسة القاهرة ) تم تشكيل حكومة مؤقتة من العراقيين المعروفين بمواقفهم المعتدلة من رجال الإدارة البريطانية ، لذلك وجهت الدعوة إلى شخصية عبدالرحمن الكيلاني[١٠] ، ويعد نقيب الأشراف في بغداد ويطلق عليه أيضاً عبدالرحمن النقيب من أجل تشكيل الحكومة العراقية الجديدة [١١] ، وحدد لها مهمات أساسية في مقدمتها

أنهاء آثار ثورة العراق الكبرى ، وأستقرار العراقيين وأقناعهم بأن التغييرات التي سعى إليها الثوار قد تحققت ، ولابد من الخلود إلى السكينة والأستقرار من أجل تسير أمور البلاد ، وبعكسه قد يتطور الموقف إلى توجهات سلبية لاتروق للجميع ، وفي مقدمتهم من ساهم في إعلان الثورة العراقية الكبرى .

حضي العراق بقيادة متوازنة و منسجمة إلى حد ما ، من حيث الإرث الفكري وكانوا يمثلون نخبة من السياسيين الذين أخذوا على عاتقهم إدارة دفة البلاد ، نحو الأمن والأستقرار والحفاظ على وحدة البلاد ، أمام بعض التطلعات ومنها التطلعات الكردية للأستقلال ورغبة بعض البصريين ، الذين دفعهم الأنكليز للمطالبة بالأستقلال البصرة ، وحماية ولاية الموصل التي طالبت بها تركيا ؛ وإعادة أمارة الزبير شبه المستقلة إلى حضيرة الوطن ، ولكنها لم تستطيع إعادة كل من عربستان والكويت اللتين كانتا جزء من العراق في مدد سابقة من التأريخ . [١٢]اما بخصوص استقلال البصرة فهناك من سعى إلى ذلك ، ومنهم طالب النقيب الإ أن الفكرة لم يسمح لها كما سمح الى أمارة الكويت .

يبدو أن توجهات الحكومة تمكنت من إقناع الثوار- هم رجال ثورة العشرين- بضرورة الخلود للسكينة ، وإعطاء المجال للحكومة العراقية من أجل إيجاد حل للمشاكل العالقة في تلك المرحلة.

أن الحديث المفصل في تأريخ الوزارات العراقية ، منذُ ولادة أول تشكيل وزاري في تأريخ العراق المعاصر ، لابد البدء من الحكومة المؤقتة التي تشكلت في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٢٠ م ، وأستقالت في ٢٣ آب/أغسطس عام ١٩٢١ م [١٣] . بلغ عدد الوزراء في المملكة العراقية من بداية ولادتها وحتى أنهيارها ، بقيام ثورة ٤ تموز/يوليو عام ١٩٥٨ م ، نحو ( ١٧١ ) وزيراً ، وبلغ عدد العسكريين منهم ( ٣٧ ) وزير ، وبذلك شكلوا نسبة تقدر ب ( ٢١،٦٣%) . أما عدد المدنيين منهم نحو ( ١٣٤) وزير وبنسبة تقدر بـــ ( ٧٨،٣٦%) . وهذه الأرقام تعطي مؤشراً بأن النظام السياسي ذو صفة مدنية ، وهي الغالبة بعكس ما يعتقد بأن الضباط الشريفيين هم الفئة المسيطرة على النظام السياسي [١٤] . والأدق أن الضباط كانوا هم القادة أو شغلوا منصب رئيس الوزراء .

كان عمر الحكومة المؤقتة الأولى تسعة أشهر و (٢٩ ) يوماً ، وبلغ عدد المناصب الوزارية فيها تسعة وزارات فعلية [١٥] ، وهو مؤشر أن الحكومة كانت تقدم خدماتها في تلك المرحلة وبمختلف توجهاتها في الوزارات التي شكلت ، ولكن هناك منصب يمنح لبعض الشخصيات السياسية والمعروفة من قبل القائمين على إدارة الدولة ، ولا يمكن تجاوز تلك الأسماء وهو منصب وزير بلا وزارة [١٦] ، يتقاضى صاحبهُ مخصصات وزير ، الإ أنه لا يقوم بأي عمل أو وزارة يديرها ، لذلك أطلق عليه وزير بلا وزارة ، وبلغ عددهم في الحكومة المؤقتة أحد عشر وزيراً [١٧] . يعد ذلك مؤشراً بأن رجال السياسة في العهد الملكي كانوا يجاملون بعض السياسيين من أجل أرضائهم ، حتى على حساب مصالح الشعب ، لأن ما يتقاضاه



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤ - المجلد ٤٨ - كانون الأول لسنة ٢٠٢٣

الوزير بلا وزارة لا يقابله خدمات يقدمها ، والمعروف في المعادلة الأقتصادية أن الأجور التي تعطى يقابلها خدمات تقدم من قبل الشخص الذي يتقاضى ذلك المرتب ، وعندما تنتفي صفة الخدمة الفعلية في المنصب الوزاري ، وتصبح الموارد المالية الممنوحة لتلك الشخصيات الوزارية هي هدر للمال العام ، ولكن بصورة قانونية عندما تصاغ قوانين هدفها إضفاء الشرعية على إجراءات لا تقدم خدمات ملموسة للمجتمع ، وكما هو الحال لدينا في العصور المتأخرة ظهر لدينا مصطلح البطالة المقنعة ، عندما يتم أحالة عدد من العاملين في دوائر الدولة إلى مؤسسات قد لا تستوعبهم ، وهم يتقاضون مرتبات ولكن لا يقابلها خدمات مماثلة ، وبرز لنا في التواريخ اللأحقة منصب وزير دولة يمنح لكل شخصية لم يجد لها منصب .

من الممكن تقويم فاعلية الوزارات أنطلاقاً من الحكومة المؤقتة ، وصولاً إلى آخر وزارة في المملكة العراقية ، والتي كانت برئاسة أحمد مختار بابان [١٨] ، والتي تشكلت بتأريخ ١٩ مايس/ مايو عام ١٩٥٨ م ، وأستقالت بقيام ثورة ١٤ تموز/ يوليو عام ١٩٥٨ م.

بلغ عدد الوزارات في الدولة العراقية منذُ تشكيل الحكومة المؤقتة ( ١٦ ) وزارة ، وبلغ العمر الزمني للنظام السياسي (٣٧ ) سنة و (١٠ ) أشهر ويومان ، أما عدد الوزراء الذين أداروا الدولة فكانوا ( ١٧١ ) شخصية وزارية وبلغ عدد العسكرين منهم ( ٣٧ ) وبذلك شكلوا نسبة تقدر بـــ ( ٢١.٦٣ %) . أما المدنيين بلغ عددهم نحو ( ١٣٤ ) وشكلوا نسبة تصل إلى ( ٧٨.٣٦%) ، أما عدد المناصب الوزارية في الدولة بلغ نحو( ٥٠٨ ) منصباً وزارياً . في ضوء ذلك عند تقسيم المناصب الوزارية على الوزراء يظهر لنا هناك منصبين وزاريين لكل وزير، وتكون النسبه نحو ( ٢،٩٧ %) وبما أنه لا يوجد تساوي بينهم بدليل هناك من تولى المنصب تسعة مرات ، وهناك من تولاها لمرة واحدة فقط ، وكل ذلك ساهم في التاثير على فاعلية الوزير في الوزارة التي يديرها . من الممكن الوقوف على فاعلية هذه الفقرة عند تناول كل الوزارات ومن الأجدر ملاحظة أنتقال الوزير من وزارة إلى أخرى خارج نطاق تخصصه ، والخلفية المهنية التي يتمتع بها ، وهذا الأمر يؤشر لنا الغاء الكفاءة الشخصية التي يتمتع بها والتأكيد على الموقف السياسي . ومن الممكن أعطاء صورة على ذلك من خلال ملحق جدول رقم ( ١) .

في ضوء الجدول أعلاه يبدو أن رجال النظام السياسي كانوا قاصدين في عدم إدخال العناصر الجديدة إلى النظام السياسي ، وتم إغلاق الباب على أنفسهم . وهناك أكفأ من حاول ايصال هذه الفكرة والسماح لهم بالدخول الى العمل السياسي ، الأ أن النظام السياسي احس بخطورتهم ، لذلك غلق الابواب أمامهم مما جعلهم يعالجون الامر باسلوبهم . وهو ما عجل في أنهيار النظام السياسي بفعل ولادة نخب جديدة ، ساعية للمساهمة في العملية السياسية ولاسيما في المؤسسة العسكرية ومن السياسيين الجدد ورجال الأحزاب السياسية ، الذين برزوا في مرحلة الثلاثينيات والأربعينيات ، وعندما منعت بمختلف الأساليب لم يبق لها مجال سوى التفكير



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤ – المجلد ٤٨ – كانون الأول السنة ٢٠٢٣

للوصول إلى السلطة بأي طريقة ، وكانت النتيجة التحالف العسكري السياسي وخطط لها بعملية عسكرية والتي وصفت بثورة ١٤تموز/يوليو عام ١٩٥٨ م .

من أجل إدراك الموقف أكثر علينا الوقوف عند أحدى الوزارات ، لنتفحص هوية النظام السياسي في أختياره للنخب التي تقود الوزارات ومن أبرز الأمثلة لذلك وزارة الداخلية[١٩] .

تعد من الوزارات الأساسية في الدولة العراقية ومنذُ تشكيل الحكومة المؤقتة كانت وزارة الداخلية قائمة ، وظلت كذلك وحتى سقوط النظام السياسي في ١٤ تموز/ يوليو عام ١٩٥٨ م ، بل أن رجال النظام السياسي كانوا حريصين جداً على دقة الشخصية التي تتبوء منصب وزارة الداخلية لتأثيراتها في الأنتخابات النيابية ، على أعتبار النظام السياسي كان نظاماً برلمانياً ومن يتمكن من الوصول إلى مناصب في البرلمان يضمن له التوجيه في الحياة السياسية .

يعد طالب النقيب [٢٠] ، أول وزير داخلية في الدولة أما آخر وزير داخلية محمد سعيد قزاز[٢١] ، بلغ عدد الشخصيات الوزارية في الداخلية نحو(٢٤) وزير، وبذلك تكون نسبتهم إلى مجموع وزارات الدولة ( ١٤,٠٣% ) ، أما عدد المناصب الوزارية التي شغلها الوزراء في مدة الحكم الملكي بلغت نحو (٦٠) منصباً وزارياً ، وبذلك شكلت مناصب وزارة الداخلية نسبة إلى مجموع المناصب الوزارية في الدولة العراقية نحو ( ١١،٨١% ) ، بلغ عدد الشخصيات الوزارية التي شغلت المنصب لمرة واحدة تسعة وزراء فقط ، أما عدد الشخصيات الوزارية التي شغلت المنصب لمرتين فِهم خمسة شخصيات فقط . أما عدد الشخصيات التي شغلت المنصب لستة مرات أثنان فقط .

تعد وزارة الداخلية من الوزارات الأمنية والمتوقع من يتولاها ، أن يكون له علاقه بالمجال العسكري أو ذو خلفية عسكرية وبعد الأطلاع على الشخصيات الوزارية نجد أن ( ١٣) شخصية كان ذو خلفية عسكرية ، و(١١ ) منهم كانت خلفيته مدنية ، وهذا مؤشر أن الوزارة حاولت جادة لمن يتولى منصب وزير الداخلية يتطابق مع مهمات الوزارة .

اذا حاولنا الوقوف عند الأسماء التي شغلت منصب وزير الداخلية لأطول مدة كانت تتركز في بعض الشخصيات منها سعيد قزاز ورشيد عالي الكيلاني[٢٢] ، ومصطفى العمري[٢٣] ، وناجي شوكت[٢٤] ، فاذا حاولنا الوقوف أمام مصطفى العمري سيظهر لنا أنه عمل في مؤسسات وزارة الداخلية ، عمل معاون سكرتير وزير الداخلية سنة ١٩٢١ م ، ثم عين قائمقام قضاء قلعة صالح سنة ١٩٢٣ م ، ثم عين قائمقام قضاء تلعفر ومندلي وظل يتنقل في دوائر وزارة الداخلية مدة طويلة قاربت على ست عشرة سنة ، بعد ذلك عين في منصب وزير الداخلية . ولم يشغل أي منصب وزاري آخر بإستثناء منصب وزير بلا وزارة . وفي ضوء ذلك نقول أن أختياره لمنصب وزير الداخلية جاء لكونه أبن الوزارة ، ويعرف المخفي والمعلن في الوزارة ، وفي الوقت ذاته يعد من الضباط الذين أشتركوا مع قوات الدولة العثمانية في القتال ، أبان الحرب العالمية الأولى والقتال في الدفاع عند حدود بغداد . وجرح أثناء معركة الكوت في عام ١٩١٦م. ولكن بعد تقدم القوات البريطانية مرة أخرى في ذات الجبهة ، وقع مصطفى العمري أسيراً بأيدي القوات البريطانية في منطقة العزيزية ، ونقل كأسير حرب إلى الهند وبقي هناك ثلاث سنوات ، حتى تم إطلاق سراحه في عام ١٩١٩ م .

لم يكن مصطفى محمود العمري من الأسماء القديمة في تشكيل الوزارة بل أنه تولى منصب وزير الداخلية لأول مرة ، في وزارة جميل المدفعي الرابعة والتي تم تشكيلها بتأريخ ١٧ آب/أغسطس عام ١٩٣٧ م ، عندما كان العالم على أبواب الدخول في الحرب العالمية الثانية ، وفي الوقت نفسه كان العراق يمر في مرحلة دقيقة بعد الأنقلاب العسكري الأول الذي حدث فيه بتأريخ ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٣٦ م ، بقيادة الفريق بكر صدقي بل يعد أول أنقلاب في العراق والوطن العربي . المهم أن عمره في وزارة الداخلية المتراكمة ( ٣ ) سنوات و (٣ ) أشهر و (٢٣ ) يوماً ، مع أنها ليست بالقليلة الإ أنها كانت متناثرة في مدد متباينة ، وحسب مقتضيات المرحلة التي يمر بها العراق . ومن الممكن أعطاء نماذج من وزراء الداخلية وخلفياتهم المهنية في ملحق جدول رقم (٢) .

أن الأسماء المذكوره في الجدول أعلاه والبالغ عددهم (٥ ) وزراء من مجموع (١١ ) وزير، وبذلك تكون نسبتهم نحو ٤٥،٤٥% ، وتؤكد سيطرتهم على معظم مدد عمر الوزارة . أما الأسماء الأخرى قادة الوزارة لمدة قصيرة ، وهو مؤشر أن قادة النظام السياسي كانوا حريصين بدقة لمن يتولى منصب الوزارة ، وهذا يمكن ملاحظته في السنوات الأخيرة من عمر النظام السياسي . لذلك كانت التغييرات كثيرة في مرحلة الخمسينات ، وكنا نتوقع أن النظام السياسي القادم في أعقاب ثورة ١٤ تموز/ يوليو عام ١٩٥٨ م ، الأستفادة من التجربة السابقة في قيادة الدولة وإدارة المؤسسات ، الإ أن ذلك لم يحدث و بالأمكان أثبات ذلك عند الحديث عن المدة الجمهورية .



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤ – المجلد ٤٨ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٣

**المبحث الثاني : تقويم فاعلية الوزارات العراقية للمدة من عام ١٩٥٨– ١٩٦٨**

أن التغييرات التي حدثت في العراق بعد قيام ثورة ١٤ تموز / يوليو عام ١٩٥٨ م ، من الممكن القول أنها جاءت حتمية ؛ لأن رجال النظام السابق أو بالأمكان أن نطلق عليهم النخبة الحاكمة القديمة ، والتي كثيراً ما تميزت بالأنغلاق على الذات ، ومع أنها شاخت في نهاية الخمسينات ، الإ أنها رفضت السماح لرجال الجيل الجديد بالمساهمة في العملية السياسية ، لأنها كانت تتوجس منهم وحاول الشباب الأندفاع للمشاركة في البرلمان العراقي ، ممثلاً بمجلس النواب من أجل التعبير عما بداخلهم ، الإ أنهم وجدوا أن التمثيل لهم في البرلمان مسدود ، بسبب تسلط رجال العهد القديم على قانون الأنتخابات ، وأن النظرة السائدة أن العراق دولة ذات مؤسسات برلمانية وفي طريقة الحكم فيها نوع من الحكم الديمقراطي النيابي . [٢٥]

لقد وجد الجيل الجديد أن النخبة الحاكمة هيأة لنفسها كل المستلزمات لتبقى وكشفت عن ميولها للتفرد بالسلطة المطلقة والأحتفاظ بها ، وساهمت في خلق أزمة حول شرعية الحكم وعجزت الطبقة الحاكمة في نيل رضى الشعب عنهم ، وكانت القوى المؤثرة بدأت في النمو ولاسيما في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وبروز جيل من الشباب يضم جماعة من المثقفين والمهنيين وبعض موظفي الحكومة ، وضباط الجيش وآخريين ومعظمهم ينتمي إلى الطبقة الدنيا مع وجود أستثناءات ؛ منهم المنتمين إلى الطبقات الإجتماعية العليا وبعظهم تعلم في المعاهد التربوية الغربية أو في المعاهد العراقية . ومن الغريب أن الفئة الحاكمة كانت تتابع نشاط الجيل الجديد الإ أنها فشلت في تكيف نفسها وفق الأوضاع الإجتماعية الجديدة ، وأنشغلت في حلول من الممكن القول عنها مؤقتة عندما وضفت فئة من الشباب وضمهم إلى صفوفها لانتهازيتهم ، وظل الأمر يشغل الفئة الحاكمة ، ولم تنعم بالهدوء الإ عندما تلجأ إلى أجراءات قاسية تبدأ ، بالسجن على المحرضين وتنتهي بالإعدام على المساهمين والمنظمين لعمليات الأضراب والفعاليات الأحتجاجية ، والتي تعد في الدول الديمقراطية من الوسائل المسموح بها ، للتعبير عن أستيائهم من الفئة الحاكمة ، ومع كل الأجراءات ظلت سمعت الفئة الحاكمة تتدهور ، وعندما أقتنع العسكريون للوصول إلى السلطة ويساندون المحتجين وأقتنعوا بعجز الفئة المدنية المعارضة للسلطة من الوصول لأهدافهم ، مما دفع العسكريين للتدخل في الأمر من أجل الوصول إلى السلطة وبالتالي يحق القول أن تحركات العسكريين وأسقاط الحكم ما هو الإ أستجابة إلى الثورة ، التي كان يطالب بها الجيل الجديد من المدنيين في الحياة الإجتماعية والسياسية مع الفوراق الكبيرة في وسائل تحقيق تلك الأهداف ، بين الفرقاء لذلك كانت النتائج التي أفرزت وصولهم للسلطة مزيداً من الأضطهاد السياسي فيما بينهم وحتى النتائج الأقتصادية لم تكن كافية [٢٦] .

يعلل البعض فشل الفئة الحاكمة القديمة في تحقيق الإصلاح الإجتماعي ؛ لأنها كانت مشغولة بتحقيق الأستقلال السياسي من السيطرة الأجنبية ، ولم يكن هناك متسع من الوقت ، وعندما تحقق الأستقلال السياسي وعرضت الإصلاحات الإجتماعية كانت الحجة عدم وجود موارد مالية كافية ، وعندما وردت الأموال كانت الأولوية في بناء السدود وخزانات المياه لحماية البلاد من الفيضانات ، الإ أن الإصلاحات التي نفذت فسرت بأنها جاءت لخدمة مصالح فئة معينة ، وهم ملاكي الأراضي على أعتبار أن الملاكين الكبار هم أكثر المستفيدين ، من توفر المياه للزراعة ولو في ذلك قصور ، نظراً لأن الزراعة تحقق الفائدة لعموم المجتمع ، والأقتصاد الوطني بصورة أدق الإ أن الفلاح يعتقد بما إنه لا توجد عدالة في توزيع ملكية الأرض ، ومن يملك المساحات الواسعة يحقق الأرباح الكبيرة ، أذن الأنجازات التي تحققت في هذا المجال تخدم فئة محددة . وفي ضوء ذلك وصفت الأعمال التي نفذتها الحكومة بأنها تبديد ثروة البلاد ، ولابد من العودة إلى الشارع لاقناع الناس بأن الحكومة غير قادرة على تحقيق الإصلاح الإجتماعي ، وبما أن السلطة بيدها القوة القاهرة ، لذلك لم يبق أمام الجيل الجديد بعد أن فشلت أساليب المظاهرات والأضرابات سوى اللجوء إلى الجيش ؛ ولكن هل كان الأختيار دقيق أم لا ؟ يبدو أن الأختيار لم يكن دقيقاً لأن قادة الجيش الذين ساهموا في التغيير لم يتنازلوا على ماحققوه ، بل أعتبر مكسباً لا يمكن التفريط به ، وكذلك نشب صراع بين العسكريين أنفسهم لذلك فتحت حلبة الصراع بينهم.

الفائدة الأولى التي كسبها الجيل الجديد من التغيير السياسي في العراق ، أنه تحول من خانة الدولة العربية الرجعية إلى الدولة العربية التقدمية ، وهذا ما تحقق بالأنقلاب الذي تمكن من إزاحة فئة عن كرسي الحكم لتنصيب فئة أخرى ، لذلك لا ينتظر حدوث تقدم وتطور حقيقيين في البلاد ما لم تحدث ثورة إجتماعية ويحدث تغيير في المجتمع ، وهذا الأمر من الصعوبة أن يحدث بسهولة ومن الممكن أن تستعمل النخبة الجديدة القوة ، عندما ترغب في ممارسة دوراً جديداً في المجتمع . [٢٧]

بلغت مدة العهد الجمهوري الأول [٢٨] ، خمس سنوات وتم تميزها عن العهد اللأحق لأنه كان ممثل لجميع القوى التي تظافرت من أجل أسقاط النظام الملكي ، وعاشت صراعاً سياسياً [٢٩]عقائدياً ، ويمكن أن نقسم العهد الجمهوري إلى مراحل مختلفة ونميزها بفعل محددات رسمتها الأحداث ، ففي المرحلة الأولى من حياة الثورة التي أنطلقت بتأريخ ١٤ تموز/ يوليو عام ١٩٥٨ م [٣٠] ، ممكن أن نطلق عليها المرحلة القاسمية ، لأنها تميزت بقيادة واحدة لرئيس الوزراء ، وأصدرت فيها الحكومة في كانون الثاني / يناير من عام ١٩٦٠ م ، قانون تنظيم الأحزاب والجمعيات السياسية وحل القانون الجديد محل القانون السابق ، الصادر في نيسان / أبريل من عام ١٩٤٦ م ، الإ أن القانون الجديد أعطى وزير الداخلية الحرية ، في ممارسة صلاحيات أوسع وله الحرية الكافية وحسب الظروف التي يراها مناسبة ، وبنفس الوقت منح الأحزاب السياسية المعترضة على قرارات وزارة الداخلية ، اللجوء إلى القضاء لإصدار حكم نهائي ؛ وبموجب ذلك



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤ – المجلد ٤٨ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٣

أجيزت أحزاب وهناك من رفض طلبها لأسباب مختلفة [٣١]. وبموجب ذلك القانون تقدمت ٨ أحزاب في طلب الأجازة من قبل وزارة الداخلية [٣٢] .

عاشت المدة القاسمية أطول مدة زمنية والتي بلغت نحو أربعة سنوات وستة أشهر وثماني عشر يوماً ، فهي تعد من المراحل التي شهدت أسماء كثيرة ، مارست العمل السياسي ولكن في وزارات ليست مؤثرة من وجهة نظر النظام ، لأنه وجد في الأسماء الحاكمة من هي الأفضل في القيادة لشدة الصراع السياسي. وجميع الأسماء التي تسلمت مقاليد الأمور كانت تمارس العمل القيادي لأول مرة في الدولة العراقية ، وهو يأتي مصداق لأحد الكتاب عندما أشار إلى الأسباب التي عجلت في نشوب ثورة ١٤ تموز/ يوليو عام ١٩٥٨ م ، بقوله هناك ثلاث قوى رئيسة عجلت بقيامها ، وهي عجز الجيل القديم عن فتح منفذ للجيل الجديد يعبر منه إلى المجتمع الحديث ، الذي كان يشعر بالحاجة الماسة إلى خدمة هذا الجيل من أجل خلق مجتمع عصري متطور، وكذلك الأستياء المتزايد الذي كان يعمل في قلب النشيء الجديد ، بعدما إدرك خيبة أمله في السياسة المتبعة وأساليب الحكم وكذلك المشروع الوحدوي والدعوة إلى الوحدة عندما نجح مشروع الوحدة السورية – المصرية ، وولادة الجمهورية العربية المتحدة ، ومع كل التقدير لصاحب الأفكار المعروضة ولكن يبدو أن في مقدمة الأسباب الطموح الشخصي للضباط ، الذين كانوا يعتقدون بجهودهم أن النظام كان مستقر أمام الأزمات الداخلية ومنها أزمة ثورة الآثوريين وثورة العشائر[٣٣] ، في مختلف المناطق والخارجية منها العلاقة مع بريطانيا العظمى ، في ضوء تلك المعطيات كان السؤال عند بعض الضباط لماذا لم يكن لهم الكلمة الأولى في توجية النظام السياسي ؟ وتتطابق طموحهم مع تتطلعات القوى المدنية التواقة أيضاً للسلطة ، وتظافر كلاهما وكانت النتيجة الثورة التي بدأت حركات الجيش الذي سيطر على مفاصل الدولة ، وأعقبة هيجان شعبي غير مسيطر عليه ، وتحولاً سريعاً إلى تصفية حسابات بين الأجنحة كافة المدنية منها والعسكرية ، وكان رائدها الجناح العسكري مستخدمين سياسة الأجتثاث الفكري ، [٣٤] لكل تنظيم سياسي خارج السلطة ، [٣٥] الإ أنها عاشت ولادة التجربة الديمقراطية الفتية المشروطة بقانون الأحزاب الجديد في العهد الجمهوري ، وقد كانت بعض الوزارات أكثر أستقراراً ولم تشهد تغييرات كثيرة لحرص قادة النظام على أختيار الأكثر أماناً للنظام ، ولنا في ذلك مثال وزارة الداخلية لم يتبوء منصب الوزير فيها أكثر من ( ٢ ) ، ووزارة الدفاع أقتصرت على رئيس الوزارة [٣٦] ، ووزارة العدل لم تشهد أكثر من ( ٢ ) وزراء ، بل أن كل الوزارات كانت أكثر أستقراراً لأن التغييرات الوزارية كانت قليلة ، وهو مؤشر أن الكثير من السياسيين كانوا يعزوف عن المشاركة في الحكم أو المشاركة بمنصب وزير ، لأنه يدرك أن الثمن غالي جداً بعد التغيير ومن الممكن فقدان الحياة .



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤ – المجلد ٤٨ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٣

أما المرحلة التي تشكلت من عام ١٩٦٨ م ، كانت معاكسة تماما وشهدت أستقرار سياسي بقيادة حزب واحد ، ووصف النظام بالشمولي لانه أوضح منذُ البداية بأن هناك موجه سياسي للمرحلة ، وكل من يسعى للمساهمة فيها عليه السير في الطريق المرسوم له ، أو يتنحى من المساهمة وحتى هذه النافذة من الحرية المقيدة لم تستمر ، وتم غلق الأبواب جميعاً الإ باب التوجه السياسي الحكومي ، ووظفت كل التوجهات والفعاليات في الدولة سياسية وأقتصادية وإجتماعية في ضوء ذلك ، ولم تنته هذه المرحلة الإ بعد الأحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ م .

بلغ عدد رؤساء الوزارات في العهد الجمهوري الأول سبعة وزراء ، وهناك من تكرر في المنصب لأكثر من مرة وكان عددهم ثلاثة وبذلك كانت نسبتهم نحو ( ٤٢،٨٥% ) ، وهو مؤشر أن المتكررون كانوا هم الأقلية يعني هناك هدف من أعتماد السلطة على شخصيات معينة ، وأيضاً كان هناك تباين بعدد الشخصيات الوزارية التي مارست العمل في الوزارات التي شكلوها[٣٧] . ومن الممكن ملاحظة ذلك في ملحق جدول رقم (٣) .

من خلال الجدول أعلاه نجد أن الوزارة المتميزة من حيث العدد الكبير والمدة الأطول هي وزارة عبدالكريم قاسم ، وكانت الدماء التي زجت بها دماء جديدة ، ولكن عندما تغيير النظام بإنقلاب ٨شباط / فبراير عام١٩٦٣ م ، حاولت الوزارة المتشكلة في أعقابه ، والتي كانت بقيادة أحمد حسن البكر، أصبحت الدماء الجديدة هي السائدة على أعتبار أن التجربة جديدة ، لابد من أستقدام شخصيات لم تتسلم مناصب سابقاً وتتماشى مع الحالة الجديدة . ونلاحظ عندما أستقالت الوزارة وشكلها مرة ثانية أنعكست الأرقام ، وأصبحت الشخصيات المتكررة هي السائدة وكذلك الحال في وزارة طاهر يحي الأولى ، كانت الدماء الجديدة هي السائدة لأنها تمثل مرحلة لها خصوصية ، وجاءت في أعقاب حركة تشرين الثاني ، ولا بد من أستقدام شخصيات جديدة. والملاحظ أن لكل مرحلة رجال يتماشون معها فكرياً ويتم أبعاد الشخصيات التي ساهمت في المرحلة التي سبقتها ، وهو ما يشير أن النظام الجديد يحاول أن يتخلص من كل رموز النظام السابق بأي طريقة كانت ، وبرز ذلك الأمر تماماً في أعقاب ٨ شباط/ فبراير عندما تم أعتماد الأجتثاث الفكري والجسدي لكل من يتقاطع مع النظام القائم [٣٨] .



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤ – المجلد ٤٨ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٣

بلغ عدد الوزارات التي تشكلت في العهد الأول (٢١ ) وزارة ، الإ أنها لم تتشكل دفعة واحدة بل جاءت متباينة ، وحسب الظروف التي ولدت فيها ، ومن الوزارات الجديدة في العهد الأول هي ( وزارة التخطيط ، الصناعة ، النفط ، الإصلاح الزراعي ، وزارة البلديات ، وزارة الوحدة ) في شهر أيلول / سبتمبر عام١٩٦٥ م . وواضح أن الهدف من تشكيل الوزارة هو توجه النظام السياسي للتقارب مع الأقطار العربية ، وبالذات مصر لذلك كان الهدف من إيجاد وزارة الوحدة ، والتي كان من الصعب تحقيقها وبعد ذلك تم أستحداث وزارة الشباب في شهر مايس / مايو عام ١٩٦٧م ، ويبدو أن النظام السياسي أدرك أن هناك من يسعى لأستدراج الشباب إلى تنظيمات سياسية ، ومن أجل مراقبة حركتهم لابد من خلق مؤسسات تظم الشباب .

بلغ عدد الشخصيات الوزارية في العهد الجمهوري الأول (١٢٧) وزيراً . واضحاً أن العهد الجمهوري حاول أن يزج أكبر عدد من السياسيين في قيادة الوزارات ، لذلك كانت أعدادهم خلال عشرة سنوات فاقت أعداد وزراء العهد الملكي بالكامل . أما عدد المناصب الوزارية فكان (٣١٤ ) منصباً وزارياً ، يعد أكثر من العهد الملكي في المدة الكاملة بلغ نحو ( ٥٠٨ ) وزيراً . أما العهد الجمهوري في (١٠ ) سنوات قاربت من نصف عدد العهد الملكي ، وعدد التشكيلات الوزارية ( ١١ ) . أما عدد الشخصيات التي شغلت منصب رئيس الوزارة فهي ( ٧ ) شخصيات . أما عدد الشخصيات التي تكررت في منصب رئيس الوزارة بلغت نحو ( ٣ ) فقط ، وهو مؤشر صحي بأن النظام يسعى بإستمرار إلى تغيير رموز النظام ، وبالأصح أن التغيير في رئاسة الوزارة لحدوث تطورات سياسية داخلية . فقد تغيير عبدالكريم قاسم من رئاسة الوزارة بفعل الأنقلاب العسكري في ٨ شباط / فبراير عام ١٩٦٣ م ، وتغيير أحمد حسن البكر من رئاسة الوزارة ، بفعل أبعاد حزب البعث من السلطة في أعقاب أنقلاب تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٦٣ م ، وتم أبعاد طاهر يحي من السلطة ، بهدف محاولة أستدعاء المعارضة وزجها في السلطة ، وتم ذلك فعلاً عندما عين عارف عبدالرزاق رئيساً للوزراء ، الإ أن ذلك لم يستمر الإ خمسة عشر يوماً لينفذ رئيس الوزارة أنقلاباً ولم يتمكن من النجاح ، فيأتي بعد ذلك ناجي طالب للوزارة ، وحاول تعيين أعضاء جدد في الوزارة ، الإ أن المؤمرات نفسها كانت مستمرة لذلك أستقالت وزارة ناجي طالب ، ليشكل رئيس الجمهورية عبدالرحمن عارف الوزارة ، ولأول مرة تشهد المرحلة رئاسة الوزارة بيد رئيس الجمهورية ، ولم تستمر الوزارة لأكثر من شهرين ليترك المنصب إلى طاهر يحيي ، ولكن الوقت كان قد أزف ليحدث الأنقلاب بعد سنة وبضعة أيام من تشكيل الوزارة . ويحق لنا القول بأن المرحلة كانت جلية بالأحداث السياسية ، ومن أجل أدراك الموقف علينا الأحتكام عند النموذج المعتمد .



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤ – المجلد ٤٨ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٣

**المبحث الثالث : تقويم وزارة الداخلية في العهد الجمهوري**

تعد وزارة الداخلية هي أمتداد في الأهمية مع العهد الملكي ، إذ بلغ عدد وزراء الداخلية في العهد الجمهوري نحو أحدى عشر وزيراً ، وبلغ عدد الذين تكرروا في المنصب منهم ثلاثة وزراء ، وبذلك كانت نسبتهم إلى عدد وزراء الداخلية ( ٢٧ ،٢٧% ) . أما نسبة وزراء الداخلية إلى عدد الشخصيات الوزارية العام بلغ عددهم نحو مائة وسبعة وعشرين ، وبذلك كانت نسبة وزراء الداخلية تقدر نحو ( ٨،٦٦%) ، وهو مؤشر بأن أعداد وزراء الداخلية الأقل بين الوزارات عموماً، وعندما نقف عند أطول الوزراء عمراً في الداخلية ، يعد الوزير أحمد محمد يحيي أطول مدة حكم في الداخلية ، فقد أستمر مدة تقدر بأربعة سنوات وأربعة أشهر وأثنا عشر يوماً ، وهي تقريباً نصف المدة الزمنية التي عاشها العهد الجمهوري ، علماً أنه شغل في مدة حكم رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم وفي ظل مجلس السيادة . ويبدو أن النظام في حينها كان حريصاً على بقاء وزير الداخلية ، لقدرته على ضبط الأحداث التي كانت تشهد صراعاً خفياً ومعلناً . أما ثاني وزير للداخلية من حيث المدة كانت للفريق طاهر يحيي ، وكان الأخير يشغل منصب رئيس الوزراء وحاول الأحتفاظ بمنصب وزير الداخلية لخشيته من التطورات السلبية ، وكانت مدته سنة وبعض الأيام وهناك فرق كبير بين الأول والثاني ، علماً أن الأول كان في ظل أول رئيس وزراء في العراق في العهد الجمهوري ، أما الثاني جاء في ظل آخر رئيس وزراء في العهد الجمهوري الأول وهو بذاته وزيراً للداخلية ، أما ثالث شخصية في الترتيب الزمني هي شخصية رشيد مصلح والذي شغل المنصب لمدة أحد عشر شهراً وستة أيام ، أما الشخصية الرابعة من حيث المدة الزمنية وبقائه في المنصب ، كانت من حصة عبداللطيف الدراجي فقد بلغت المدة الزمنية تسعة أشهر وستة أيام ، وبالأمكان الأطلاع على وضع وزراء الداخلية في ملحق جدول رقم (٤) .

أن الجدول رقم (٤) يبين أن عدد العسكريين منهم كانوا ( ٨ ) ، وكانت نسبتهم قياساً إلى عدد وزراء الداخلية نحو ( ٧٢،٧٢ %) ، وهم يشكلون النسبة العليا قياساً للمدنيين ، وبالتالي ستكون المهنية هي السائدة في قيادة وزارة الداخلية . الإ أن الملاحظة السائدة هي الأنتقال بين الشخصيات الوزارية من وزارة إلى أخرى ، تعطي مؤشراً بأن المهنية غائبة في أختيار الشخصيات الوزارية في الوزارات المنتخبة . ومن الممكن ملاحظة الجدول عندما يتسلم منصب وزير المالية شخصية عسكرية ، وحالات أخرى يكلف الشخصية الوزارية بأكثر من وزارة في وقت واحد ، وهو مؤشر بأن الوزارة منصب سياسي ولا يعتمد الخدمة الفعلية ، بقدر الأهتمام بالموافقة السياسية ، وبالتالي من الصعوبة أن نجد خدمات في الدولة ، التي يكون هدف الوزارة الأرضاء السياسي أولاً وتقديم الخدمات التامة والدقيقة ثانياً .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤ – المجلد ٤٨ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٣

**الخاتمة**

تشكلت في تأريخ العراق خلال العهدين الملكي والجمهوري عدداً كبيراً من الوزارات ، وتصدى لقيادتها شخصيات بعضهم تولى منصب رئاسة الوزراء وآخرين كانوا في منصب الوزير، وبما أن منصب رئيس الوزراء يحتم عليه بناء العلاقات الداخلية والخارجية ، ولابد من تحسينها في ضوء ذلك يتحتم على من يتولى منصب الرئاسة أن يتحلى بمقبولية في النطاقين الداخلي والخارجي ، من أجل تسيير الأمور للبلاد ولا يخلق بمواقفه المبدئية الأزمة لبلاده ؛ الأمر الذي جعل البعض يسحب هذا الفهم على منصب الوزير وضرورة أن يحظى بمقبولية من قبل القوى السياسية العاملة في البلاد ، الإ أنه وبفعل الأزمات الأقتصادية وتخبط بعض الوزراء في قراراتهم الوزارية ، والتي لها مساس بالجوانب الفنية والأقتصادية ، لذلك برز مصطلح التكنوقراط وضرورة فيمن يتبوء منصباً وزارياً أن يمتلك مهنة ذلك التخصص في الوزارة ، والهدف من ذلك تحقيق الأبداع في الوزارة ، ومن هذا المنطلق سنقف على المهنية في أختيار منصب الوزير في العهد الجمهوري الأول ، وبما أنه من الصعوبة التصدي لجميع الوزارات دفعة واحدة لذلك تم أختيار وزارة الداخلية نموذجاً لذلك . ولأبد من أفتراض خصائص لهذا المنصب وتطبق تلك الخصائص على المتصدين للموقف ، وعندما تنطبق تلك الخصائص عندها يكون الحكم ، أن الوزراء المقيمين على تلك الوزارة تم أختيارهم بدوافع مهنية أو العكس من ذلك . تعد وزارة الداخلية من الوزارات الأمنية ولابد من يتولى منصب الوزير فيها ، أن يكون ذو صفة أو عمل في المؤسسة الأمنية أو العسكرية ، وفي ضوء تلك المقدمات أضحت وزارة الداخية وزارة مهنية بنسبة ٧٠% ، على أعتبار هناك من لاتنطبق علية المواصفات وشكلوا نسبة ٣٠% ، وبالتالي كانت وزارة الداخلية مهنية أكثر منها سياسية ، ويصبح النظام الذي يتبع هذا المنهج في أختيار وزرائه من الأنظمة الناجحة ، وبعكس ذلك عندما يسلك النظام بجعل الهوية السياسية الفيصل في أختيار وزراءه ، يكون الفشل هو الطريق المنشود لذلك .

حرص النظام السياسي في أعقاب ثورة ١٤ تموز ، على أختيار المهنية في أختيار وزرائه ولكن ليس في الوزارات جميعها ، وفي النموذج المختار كانت المهنية هي السمة الغالبة على وزارة الداخلية .

العدد ٤ – المجلد ٤٨ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٣

## الملاحق

### ملحق جدول رقم (١)

نماذج من النخب العراقية وتناوبها على الوزارات [٣٩]

| إسم الوزير | الوزارة | الجدول التكراري | الوزارة | الجدول التكراري | الخلفية المهنية |
|---|---|---|---|---|---|
| نوري السعيد [٤٠] | الخارجية | ٨ | الدفاع | ٧ | ضابط |
| ياسين الهاشمي[٤١] | المالية | ٥ | الأشغال | ١ | ضابط |
| ناجي السويدي | الداخلية | ٢ | المالية | ٣ | حقوقي |
| جعفر العسكري[٤٢] | الدفاع | ٥ | --- | --- | ضابط |
| ناجي شوكت | الداخلية | ٤ | العدل<br>الدفاع | ٢<br>١ | ضابط |
| رشيد الكيلاني | الداخلية | ٣ | العدل | ١ | حقوقي |
| جميل المدفعي[٤٣] | الداخلية | ٣ | --- | --- | ضابط |
| علي جودت | الداخلية | ١ | المالية | ٢ | ضابط |
| طه الهاشمي | الدفاع | ٤ | الداخلية | ١ | ضابط |
| مصطفى العمري | الداخلية | ٦ | الأقتصاد | ١ | ضابط |
| صالح جبر | الداخلية | ٣ | المالية | ٤ | حقوقي |

### ملحق جدول رقم ( ٢)

نماذج من وزراء الداخلية وخلفياتهم المهنية ومددهم الزمنية

| إسم وزير الداخلية | الخلفية المهنية | المدة الزمنية |
|---|---|---|
| سعيد قزاز | عسكري | ٣ سنوات و٧أشهر |
| رشيد عالي الكيلاني | مدني | ٣ سنوات و٦أشهر |
| مصطفى العمري | عسكري | ٣سنوات و٣ أشهر |
| ناجي شوكت | عسكري | سنتان و٥ أشهر |
| عمر نظمي | مدني | سنة واحدة و شهر |



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤ – المجلد ٤٨ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٣

## ملحق جدول رقم ( ٣ )

### أسماء رؤساء الوزارات وعدد وزرائهم والشخصيات المتكررة في المنصب

| إسم رئيس الوزراء | العدد الكلي للشخصيات<br>العدد الـــكلي لـــلوزارء | عدد الوزراء | عدد الشخصيات المتكررة | عدد الشخصيات الجديدة |
|---|---|---|---|---|
| وزارة عبدالكريم قاسم | ١٢٧ | ٣٤<br>%٧٧،٢٦ | ---- | ٣٤<br>%٢٦،٧٧ |
| وزارة أحمد حسن البكر الأولى | ١٢٧ | ١٨<br>%١٤،١٧ | ٣<br>%١٦،٦٦ | ١٥<br>%٨٣،٣٣ |
| وزارة أحمد حسن البكر الثانية | ١٢٧ | ٢٥<br>%١٩،٦٨ | ١٧<br>%٦٨ | ٨<br>% ٣٢ |
| وزارة طاهر يحيي الأولى | ١٢٧ | ٢١<br>%١٦،٥٣ | ٦<br>%٢٨،٥٧ | ١٥<br>%٧١،٤٢ |
| وزارة طاهر يحي الثانية | ١٢٧ | ١٨<br>%١٤،١٧ | ١١<br>%٦١،١١ | ٧<br>%٣٨،٨٨ |
| وزارة طاهر يحي الثالثة | ١٢٧ | ٢٢<br>%١٧،٣٢ | ١٧<br>%٧٧،٢٧ | ٥<br>%٢٢،٧٢ |
| وزارة عارف عبدالرزاق | ١٢٧ | ١٦<br>%١٢،٥٩ | ٦<br>%٣٧،٥ | ١٠<br>%٦٥،٥ |
| عبدالرحمن البزاز الأولى | ١٢٧ | ١٨<br>%١٤،١٧ | ١٢<br>%٦٦،٦٦ | ٦<br>%٣٣،٣٣ |
| عبدالرحمن البزاز الثانية | ١٢٧ | ١٥<br>%١١،٨١ | ٨<br>%٥٣،٣٣ | ٧<br>%٤٦،٦٦ |
| ناجي طالب | ١٢٧ | ١٧<br>% ١٣،٣٨ | ٧<br>%٤١،١٧ | ١٠<br>%٥٨،٨٢ |
| عبدالرحمن عارف | ١٢٧ | ١٩<br>%١٤،٩٦ | ١٣<br>%٦٨،٤٢ | ٦<br>%٣١،٥٧ |
| طاهر يحي الرابعة | ١٢٧ | ٢٤<br>%١٨،٨٩ | ١٦<br>%٦٦،٦٦ | ٨<br>%٣٣،٣٣ |

ملحق جدول رقم (٤)

أسماء وزراء الداخلية وفي الوزارات التي كانت مشكلة للمدة

من ٨ شباط / فبراير عام ١٩٦٣ – ١٧ تموز/ يوليو عام ١٩٦٨ م

| الوزير | المدة س | المدة ش | المدة يوم | رئيس الوزراء | رئيس الدولة |
|---|---|---|---|---|---|
| عبدالسلام عارف | --- | ٢ | ٦ | عبدالكريم قاسم | مجلس السيادة |
| أحمد محمد يحيي | ٤ | ٤ | ١٢ | عبدالكريم قاسم | مجلس السيادة |
| علي صالح السعدي | --- | ٣ | ١٥ | أحمد حسن البكر | عبدالسلام محمد عارف |
| حازم جواد | ٦ | ٨ | --- | أحمد حسن البكر | عبدالسلام محمد عارف |
| رشيد مصلح | --- | ١١ | ٦ | طاهر يحيي | عبدالسلام عارف |
| صبحي عبدالحميد | --- | ٧ | ١٣ | طاهر يحيي | عبدالسلام عارف |
| عبداللطيف الدراجي | --- | ٩ | ٦ | طاهر يحيي | عبدالسلام عارف |
| عبدالرحمن البزاز | --- | ٣ | ٢٢ | عبدالرحمن البزاز | عبدالرحمن عارف |
| رجب عبدالمجيد | ---- | ٩ | --- | ناجي طالب | عبدالرحمن عارف |
| عبدالستار عبداللطيف | --- | ٢ | --- | عبدالرحمن عارف | عبدالرحمن عارف |
| طاهر يحيي | ١ | --- | ٨ | طاهر يحيي | عبدالرحمن عارف |

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤ – المجلد ٤٨ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٣

## هوامش البحث

(١) عبدالرزاق الحسني ، الأصول الرسمية لتأريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل ، ط٢ ، ( بيروت ، ٢٠١٤ ) ، ص٧ ؛ عبدالرزاق الحسني ، تأريخ العراق السياسي الحديث ، ج٢ –٤ ، ( بيروت ، ١٩٨٠) ، ص ٧٠.

(٢) عبدالرزاق الحسني ، الأصول الرسمية لتأريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل ، المصدر السابق ، ص ص ٧–١١.

(٣) ومن الممكن أعطاء أمثلة على الوزارات التي تشكلت في بداية تشكيل الدولة ، ومن ثم بالأمكان متابعة أسماء الوزارات اللأحقة حسب أهميتها ، وهو مؤشر بأن الحكومة كانت تدرك حاجة المجتمع ، وبنفس الوقت أن رجال النظام السياسي في حينها لايمانعون في تشكيل وزارات لأسباب سياسية ، ومن الوزارات الأولى عند تشكيل وزاراة الداخلية التي أستمرت من بداية النظام وحتى سقوطه ، وأستمرت بعد ذلك وزارة العدلية أيضاً من الوزارات المستمرة ثم وزارة المعارف و الصحة التي فصلت في المرحلة اللأحقة ، وبعد ذلك تم حل وزارة الصحة في شهر حزيران/ يونيو عام ١٩٢٢ م ، ثم وزارة التجارة والتي الغيت في شهر تموز/ يوليو عام ١٩٢٢ م ، ثم وزارة الأشغال والمواصلات وبذلك يصبح عدد الوزارات العراقية سبعة وزارات ، وفي الوقت نفسه كان هناك منصب وزاري يسمى وزير بلا وزارة ، وهو مؤشر بأن الهـــدف منه أرضاء بعض السياسيين ، لرغبتهم في دخول السلطة التنفيذية ، الإ أنه يعد خسارة للدولة في الجانب الاقتصادي. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبدالرزاق الحسني ، تأريخ الوزارات العراقية ، ج١ ، ط٧ ، ( بغداد ، ١٩٨٨ ) ، ص ٧٥ ؛ سعيد عبود السامرائي ، مقدمة في التأريخ الأقتصادي العراقي ،( النجف الأشرف ،١٩٧٣ ) ، ص ٦٧ .

(٤) تم أستحداث وزارة التموين في شهر آذار/ مارس عام ١٩٤٤م ، وأستمرت الوزارة حتى تم الغائها في شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٤٨م ، وواضح أن سبب التشكيل والحل هي الظروف الأقتصادية التي مرت بها البلاد . وبعد أنتهاء الأسباب التي شكلت من أجلها تم الغائها. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد عويد محسن الدليمي ، الأوضاع الأقتصادية في العراق ١٩٣٩ –١٩٤٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ( جامعة بغداد ، ١٩٨٨ )، ص ٥٤ ؛ حسن علي عبدالله السماك ، صلاح هادي تومان ، الأوضاع الأقتصادية في العراق ١٩٤١ –١٩٥٠ ، مـــجـــلـــة أوروك للعلوم الإنسانية ، العدد ١ المجلد ١٢ ، ( جامعة المثنى ، ٢٠١٩) ، ص٤٤٢ .

(٥) علي ناصر حسين ، الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤ – ١٩٢١ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب (جامعة بغداد ، ١٩٩١) ص ١١.

(٦) جورج أنطونيوس ، يقظة العرب "تأريخ حركة العرب القومية " ، ترجمة ناصر الدين الأسد ، أحسان عباس ، ط٣ ، ( ببروت ، ١٩٦٩ ) ، ص ١٩٠ .

(٧) عبدالله الفياض ، الثورة العراقية الكبرى ، ط١ ، ( بغداد ، ١٩٦٣) ، ص ٢٤.

(٨) سير أرنولد تالبوت ويلسون (١٨٨٤ – ١٩٤٠ م) الحاكم المدني للعراق في بغداد للمدة (١٩١٨ – ١٩٢٠م ) من قبل الانتداب البريطاني ، خلفاً لسلفه بيرسي كوكس . وخلال حكمه واجه الثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠م ، وأقيل على أثرها ليستبدل ببيرسي كوكس الذي عاد لتهدئة الوضع ؛ وقتل ويلسون في الحرب العالمية الثانية أثناء خدمته كطيارعسكري في الجيش البريطاني ، عن عمر يناهز ٥٥ عاماً. للمزيد ينظر :

Tripp, Charles. A History of Iraq. 3rd ed. (New York: Cambridge UP, 2007) ,p. 44.

(٩) كلبرت كلايتون: يعد من الخبراء البريطانيين عاش في المدة ( ١٨٧٥ – ١٩٢٩م ) ، خدم في مصر وفلسطين ثم أصبح مندوباً سامياً في العراق عام ١٩٢٩ م . للمزيد من التفاصيل ينظر: المس بيل ، العراق في رسائل المس بيل ، ترجمة جعفر الخياط ، ( بغداد ،١٩٧٧ ) ، ص ٩٨ .

(١٠) عبد الرّحمن الكيلانيّ النّقيب (١٨٤١ م – ١٩٢٧ م) رئيس المجلس التّأسيسيّ الملكيّ العراقيّ ورئيس أوّل حكومة عراقيّة في العصر الحديث ونقيب أشراف بغداد. ولد في بغداد لعائلة صوفيّة حفيد زين الدين القادري من ذرّيّة عبد القادر الجيلانيّ، وكان نقيبا لبني هاشم من قبيلة قريش في بغداد. اختير كأوّل رئيس وزراء بعد سقوط الدّولة العثمانيّة في عام ١٩٢٠ م ، وكانت من مهامّه تأسيس الدوائر والوزارات العراقية وانتخاب ملك للعراق ، حيث انتخب المجلس الأمير فيصل الأوّل ملكا على عرش العراق في ٢٣ آب /أغسطس في عام ١٩٢١ م. https://ar.wikipedia.org/wiki

(١١) عبدالرزاق الحسني ، تأريخ العراق السياسي الحديث ، المصدر السابق ، ج١ ، ص ١٠ .

(١٢) قحطان أحمد سليمان الحمداني ، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٣ ، ط١ ، ( القاهرة ، ٢٠٠٨ ) ، ص٢٩ .

(١٣)عبدالرزاق عبد الدراجي ، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ١٩٠٨ ١٩٤٥ ، ط٢ ، ( بغداد ، الأرقام المذكورة جمعت من خلال المتابعة في تأريخ الوزارات العراقية بأجزائه المختلفة .

(١٤) الأرقام المذكورة جمعت من خلال المتابعة في تأريخ الوزارات العراقية بأجزائه المختلفة .

(١٥) الوزارات التي تشكلت هي ( الدفاع ، الداخلية ، المالية ، الأشغال والمواصلات ، التجارة ، المعارف ، الصحة ، الأوقاف ، والعدلية ) ، الإ أن العدد المذكور لم يستمر طويلاً بل تقلص عدد الوزارات . للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني ، تأريخ الوزارات العراقية ، ج١ ، المصدر السابق، ص ٧٧.

(١٦) بلغ عدد الوزراء بلا وزارة في الحكومة المؤقتة ١١ وزير، منهم الشيخ ضاري السعدون وأحمد الصانع وآخرين . للمزيد ينظر: قسم الدراسات والبحوث ، دليل الوزارات العراقية ١٩٢٠ – ٢٠٠٣ ، ط١ ( بغداد ، ٢٠٠٧ ) ، ص ٢٠ .

(١٧)عبدالرزاق الحسني ، تأريخ الوزارات العراقية ، ج١ ، ص ٧٧ .

(١٨) أحمد مختار بابان من أهالي أربيل كردي ، تم تعينه في المنصب بتأريخ ١٩ مايس/مايو عام ١٩٥٨ م ، ويعد من الشخصيات المدنية . أستقال بتأريخ ١٤ تموز/ يونيو عام ١٩٥٨ م ، وغادر العراق حتى وافاه الآجل في المانيا بتأريخ ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٦م . للمزيد ينظر: قسم الدراسات والبحوث ، المصدر السابق ، ص ١٨٧ .

(١٩ ) للمزيد من التفاصيل حول وزارة الداخلية ينظر: ماجدة كريم حسن ، وزارة الداخلية " المرحلة التاسيسية " ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية ، ( جامعة القادسية ، ٢٠٠١) ، ص ١٠ .

(٢٠) طالب بن رجب بن محمد النقيب : من أهالي مدينة البصرة من قبيلة الرفاعي القرشية الهاشمية . ولد عام ١٩٧١ م ، ومن الشخصيات المدنية ويعد من الشخصيات الطموحة ، لذلك تم أعتقاله في ١٦ نيسان/أبريل عام ١٩٢١ م ، وسافر إلى الهند وتوفي في المانيا بتأريخ ١٦ حزيران / يونيو عام ١٩٢٩ م . للمزيد من التفاصيل ينظر: قسم الدراسات والبحوث ، دليل الوزارات العراقية ١٩٢٠ – ٢٠٠٣ ، ط١ ، ( بغداد ، ٢٠٠٧ ) ، ص ١٩.

(٢١) محمد سعيد قزاز : من مواليد مدينة السليمانية ومن الشخصيات المدنية ، وعضو الحزب الوطني الديمقراطي ، تم أعدامه بتأريخ ٢٠ أيلول / سبتمبر عام ١٩٥٩ م . للمزيد من التفاصيل ينظر: قسم الدراسات والبحوث ، المصدر السابق ، ص ١٨٤ .



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤ – المجلد ٤٨ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٣

(٢٢) رشيد الكيلاني : من مواليد مدينة بعقوبة عام ١٨٩٢م ، وهو من سلالة الشيخ عبدالقادر الكيلاني. و من الشخصيات المدنية ، حكم عليه بالأعدام بتأريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٥٨ م ، وأطلق سراحه بتأريخ ١٤ تموز/ يوليو عام ١٩٦١ م ؛ توفي في بيروت بتأريخ ٢٨ آــب /أغسطس عام ١٩٦٥م . للمزيد من التفاصيل ينظر: قسم الدراسات والبحوث ، المصدر السابق ، ص ٩٠.

(٢٣) مصطفى محمود العمري : من مواليد مدينة الموصل عام ١٨٩٤ م ، أنهى دراسته الأبتدائية والثانوية وأصبح معلماً، ثم سافر إلى بغداد سنة ١٩١٣ م ، وأنظم إلى مدرسة الحقوق ؛ وهو من الضباط العاملين في الجيش التركي وساهم في الحركة الوطنية ، وأشترك في جمعية العهد السرية وشغل منصب رئيس وزراء. توفي في لندن عام ١٩٦٠م . للمزيد ينظر: قسم الدراسات والبحوث ، المصدر السابق ص ١٤٥ ؛ www almadasupplements.com

(٢٤) ناجي شوكت : من مواليد مدينة بغداد عام ١٨٩٤ م ، شغل عدة مناصب في الوزارات المختلفة ، خلفيته المهنية عسكري وعمل ضابطاً في الجيش التركي ، توفي بتأريخ ١١ آذار/ مارس ١٩٨٠م . للمزيد من التفاصيل ينظر: قسم الدراسات والبحوث ، المصدر السابق ، ص ٩١ .

(٢٥) مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ط١ ، ( بيروت ، ١٩٧٤ ) ، ص ١٤ .

(٢٦)المصدر نفسه ، ص ١٦.

(٢٧) المصدر نفسه ، ص٢٠.

(٢٨) هناك من يعتقد أن العهد الجمهوري الأول يمتد من عام ١٩٥٨ – ١٩٦٣ م ، والمراحل الأخرى تأتي تباعاً ، حسب الظروف السياسية التي تميزت بها. للمزيد من التفاصيل ينظر:عقيل الناصري ، من اوجه الصراع السياسي في الجمهورية الأولى ١٤ تموز/ يوليو عام ١٩٥٨ – ٩ شباط ١٩٦٣ ، ط١ ، ( بغداد ، ٢٠١٧) ، ص ٢٢٣.

(٢٩) للمزيد من التفاصيل حول الموضوع ينظر: ليث عبدالحسين الزبيدي ، قصة ثورة ١٤ تموز.

(٣٠) هناك وجهات نظر متباينة حول تسمية ماحدث في ١٤ تموز/ يوليو ثورة ام أنقلاب عسكري فقط ، ومع كل الأحترام لكل الآراء المعروضة في الموضوع الإ أن الحدث وما أفرز من قرارات وسياسات أقتصادية وإجتماعية وبروز وزارات جديدة هدفها خلق بيئة جديدة في المجتمع العراقي ، كلها مؤشرات تؤكد بأن ما حدث هو ثورة وليس أنقلاب ومن أبرز الوزارات هي وزارة الإصلاح الزراعي و وزارة الصناعة وغيرها من الوزارات . والقرارات التي صدرت كان الهدف منها تغيير الواقع الحالي للمجتمع ، والبعض يعلل السبب في بأنها أنقلاب لمجرد أن المؤسسة العسكرية كانت لها اليد الطولى ؛ وحاول رئيس الوزراء إعادة تنظيم جهاز الدولة واسناده للعسكريين ، علماً أن المؤسسة العسكرية كانت لها اليد الطولى في التغييرات السياسية في العراق منذُ أنقلاب بكر صدقي ، ولم تغادر المكان في السياسة حتى الأحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ . للمزيد من التفاصيل ينظر : غسان سلامة ، المجتمع والدولة في المشرق العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢ ، ( بيروت ، ١٩٩٥ ) ، ص٣١ .

(٣١) حنا بطاطو ، العراق " الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار " ، الكتاب الثالث ، ترجمة عفيف الرزاز، ط١ ،( قم ،٢٠٠٦) ، ص١٣٩ .

(٣٢) من الأحزاب التي تقدمت بطلبات الأجازة وكانت بتواريخ متباينة وهي الحزب الوطني الديمقراطي ، والحزب الكردي الديمقراطي والحزب الشيوعي العراقي جماعة زكي خيري والحزب الشيوعي العراقي جماعة داود الصائغ ، والحزب الإسلامي وحزب التحرير والحزب الجمهوري والحزب الوطني التقدمي . ولم نلاحظ في قائمة الأحزاب حزب الدعوة الإسلامية الذي كان قد تأسس في نهاية الخمسينات ، وهناك تفسيراً لتوجه حزب الدعوة على أعتبار أن حزب الدعوة كان جزءاً من منظومة شيعية سياسية أعتمدت في طرفيها على المرجعية الدينية المتمثلة بالسيد محسن الحكيم ووكلائه من جهة ، وعلى جناح التنظيم من جهة أخرى ولم يحاول إلى تاطير عمله عند تأسيسه تاطيراً مؤسسياً ، وكانما أراد مؤسسه أن يكون حزباً لامؤسسياً ، لذلك لم يتم عند تأسيسه التفكير بشكل جدي بالعمل العلني ، الإ أن هذا الأمر لم يستمر أمتداداً للمرجعية ، لذلك جاء التفكير بالعمل الحزبي من أجل مناهضة الفكر الشيوعي . للمزيد من التفاصيل ينظر : حسن لطيف الزيدي ، موسوعة الأحزاب العراقية " الأحزاب والجمعيات والحركات والشخصيات السياسية والقومية الدينية في العراق " ، ( بيروت ، ٢٠٠٧ ) ، ص ٩٥ .

(٣٣) أنطلقت ثورة العشائر خلال المدة من عام ١٩٣٥ – ١٩٣٧ م ، وتعد من أهم مظاهر فقدان الأمن والأستقرار السياسي الذي شهده العراق بسبب أنبثاق حالة من التذبذب والمنافسة الحادة ، بين السادة القدماء الذين عاصروا الملك فيصل الأول . وأن دائرة الحكم والأستئثار بالسلطة يتوقف على علاقاتهم الشخصية وأستخدامهم الأساليب والوسائل المشروعة وغير المشروعة في تحقيق ذلك ، ومنها فسح المجال لرؤساء العشائر للتدخل في السلطة وادى ذلك الأنقسام السياسي إلى ظهور كتلتين تتصارعان من أجل الظفر بالسلطة ؛ وتألفت الكتلة الأولى من الشخصيات السياسية التي ضمها حزب الأخاء الوطني ومنهم ياسين الهاشمي ورشيد الكيلاني . وحكمت سليمان أما الكتلة الثانية فتضم علي جودت الأيوبي وجميل المدفي وآخرون ، وتوزع العشائر على الفريقيين . للمزيد ينظر : عمار يوسف عبدالله العكيدي ، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤ – ١٩٤٥ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، ( جامعة الموصل ، ٢٠٠٢ ) ، ص ٢٣٥ .

(٣٤) يمكن القول أن الفكرة الأولى للأجتثاث الفكري لما هو مضاد، بدأت مع تشكيل المقاومة الشعبية في الأول من شهر آب/أغسطس عام ١٩٥٨ م ، وبدأ التطوع في صفوف المقاومة الشعبية في بغداد بتأريخ ١٩ آب / أغسطس عام ١٩٥٨ م ، وقد دعمت النظام في صد حركة الشواف ، الإ أنها بدأت تتجاوز صلاحياتها مما أضطر الزعيم عبدالكريم قاسم إلى الحد من أعمالهم العسكرية ، وبالتالي تم حلها بعد أحداث كركوك بتأريخ ٢٩ تموز/ يوليو عام ١٩٥٩ م ، وأستمرت عملية الأجتثاث الفكري في المراحل القادمة بعد أنقلاب ٨ شباط /فبراير عام ١٩٦٣ م ، وفي ذلك يقول أحمد حسن البكر في الموقف من الشيوعيين ، " أن الموقف من الحزب الشيوعي العراقي كان موقف الدفاع عن النفس ، اذ لم يكن معقولاً على الأطلاق أن نفرش الزهور أمام الذين حملوا السلاح بوجهنا ، فأخترنا أن نقف بقوة في وجه الردة الشيوعية" . أما علي صالح السعدي فقد كانت دعوته إلى أستخدام العنف والقسوة ضد الشيوعيين بوصفهم العدو اللدود ، فأمر الحرس القومي بأجتثاث الشيوعيين بلا رحمة . للمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد غالب الشلاه ، الهوية الوطنية العراقية ( دراسة في أشكالية البناء والأستمرارية ) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، ( جامعة بغداد ، ٢٠١٠ ) ، ص ٢٠٩ ؛ بشائر محمود مطرود المنصوري ، قوات المقاومة الشعبية في العراق ١ آب ١٩٥٨– ٢٩ تموز ١٩٥٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، ( جامعة البصرة ، ٢٠١٧) ، ص ١١ .

(٣٥) مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ١٥ .

(٣٦) الملاحظ ان وزارة الداخلية في العهد الجمهوري الأول كانت مقتصرة على شخصيات قليلة ، وكل رئيس وزارة يأتي يركز وبصورة دقيقة على أهم وزارتين في أختيارهم الداخلية والدفاع ، من أجل صبط الأمن الداخلي و التخلص من الأنقلابات المحتملـــة ، ومع ذلك كانت تحدث أنقلابات . للمزيد من التفاصيل ينظر : جعفر عباس حميدي ، تأريخ الوزارات في العهد الجمهوري

(٣٧) الجدول من إعداد الباحثين بالأعتماد على جعفر عباس حميدي وآخرون ، تأريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ –١٩٦٨ ، " ٨ شباط – ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ "، ج٣، ط١ ، ( بغداد ، ٢٠٠٢) ، صفحات متعددة ؛ نوري عبدالحميد العاني ، تأريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ – ١٩٦٨ ، " ١٣ تموز ١٩٥٨ – كانون الأول ١٩٥٩ " ،ج٣ ، ط١ ، ( بغداد ، ٢٠٠١ ) ، صفحات متعددة .

(٣٨) صدر كتاب حمل عنوان المنحرفون في عام ١٩٦٤م ، بعد أحداث تشرين الثاني/نوفمبر ، وهو كتاب توثيقي للأعمال العنيفة والأنتهاكات التي مارسها الحرس القومي ضد المواطنين عموماً ، ومن يخالفهم في الرآي بشكل خاص ، ويبدو أن الكتاب جاء موجهاً لتسليط الضوء على تلك الحقبة . للمزيد من التفاصيل ينظر: فائز الخفاجي ، الحرس القومي ودوره الدموي في العراق ، ط١ ، ( بغداد ، ٢٠١٥ ) ، ص ٢٠٤ .

(٣٩) الجدول من إعداد الباحثين بالأعتماد على عبدالرزاق الحسني ، تأريخ الوزارات العراقية أجزاء مختلفة .

(٤٠) نوري سعيد صالح ملا طه القرغولي : من مواليد مدينة بغداد عام ١٨٨٨ م ، وهو من أسرة موصلية عمل ضابط في الجيش العثماني ، وشارك في حرب القرم وفي الثورة العربية ووصفته المس بيل بأنه قوة كبيرة ، وأحد أعضاء جمعية العهد السرية ، قتل بتأريخ ١٥ تموز/ يوليو عام ١٩٥٨م . للمزيد ينظر: (١٥) قسم الدراسات والبحوث ، دليل الوزارات العراقية ١٩٢٠ – ٢٠٠٣ ، ط١ ، ( بغداد ، ٢٠٠٧ ) ، ص ٣١ .

(٤١) ياسين الهاشمي : من مواليد بغداد ومن الضباط العامليين في الجيش التركي ، ثم أصبح رئيس حزب الشعب ترك العراق في أعقاب أنقلاب بكر صدقي ، توفي في بيروت بتأريخ ٢١ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٣٧ م . للمزيد ينظر: المصدر نفسه ، ص ٢٨ .

(٤٢) جعفر مصطفى عبدالرحمن العسكري : من مواليد مدينة السليمانية في ١٥ أيلول/ سبتمبر عام ١٨٨٥ م ، عمل ضابطاً في الجيش العثماني وأصبح بعد أنتهاء الحرب العالمية الأولى مفتشاً للجيش العربي في سوريا، ثم حاكماً على ولاية حلب من عام ١٩١٩ – ١٩٢٠ م ، ثم أصبح كبير أمناء الملك فيصل بن الحسين . عمل في وزارات متعددة . أغتيل بتأريخ ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٣٦ م ، من قبل الجماعة المواليين لبكر صدقي . للمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه ، ص ٤٠.

(٤٣) جميل المدفعي : من مواليد مدينة الموصل ومن الضباط العاملين في الجيش العثماني ، توفي عام ١٩٥٨ م . للمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه ، ص ٥٤ .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤ – المجلد ٤٨ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٣

## قائمة المصادر

### أولاً :الكتب العربية والمعربة

(١) جعفر عباس حميدي ، تأريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ – ١٩٦٨ ، " ٨ شباط – ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ " ،ج٦ ، ط١ ، ( بغداد ،٢٠٠٢ ) .
(٢) جورج أنطونيوس ، يقظة العرب " تأريخ حركة العرب القومية " ، ترجمة ناصر الدين الأسد ، أحسان عباس ، ط٣ ، ( بيروت ، ١٩٦٩) .
(٣) حسن لطيف الزيدي ، موسوعة الأحزاب " العراقية الأحزاب والجمعيات والحركات والشخصيات السياسية والقومية الدينية في العراق " ، ( بيروت ، ٢٠٠٧ ) .
(٤) حنا بطاطو ، العراق " الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار " الكتاب الثالث ، ط١ ، ترجمة عفيف الرزاز ، ط١، ( قم ، ٢٠٠٦ ) .
(٥) سعيد عبود السامرائي ، مقدمة في التأريخ الأقتصادي العراقي ، ( النجف الأشرف ، ١٩٧٣ ) .
(٦) عبدالرزاق الحسني ، الأصول الرسمية لتأريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل ، ط٢ ، ( بيروت ، ٢٠١٤ ) .
(٧) عبدالرزاق الحسني ، تأريخ العراق السياسي الحديث ، ج٢ ، ط٢ ، ( بيروت ،١٩٨٠ ) .
(٨) عبدالرزاق الحسني ، تأريخ الوزارات العراقية ، ج١ ، ط٧ ، ( بيروت ، ١٩٨٨ ) .
(٩) عبدالرزاق عبد الدراجي ، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ١٩٠٨ – ١٩٤٥ ، ط٢ ، ( بغداد ،١٩٨٠ )
(١٠) عبدالله الفياض ، الثورة العراقية الكبرى ، ط١ ، ( بغداد ، ١٩٦٣ ) .
(١١) عقيل الناصري ، من أوجه الصراع السياسي في الجمهورية الأولى ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٩ شباط ١٩٦٣ ، ط١ ، ( بغداد ، ٢٠١٧ ) .
(١٢) غسان سلامة ، المجتمع والدولة في المشرق العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢ ، ( بيروت ، ١٩٩٥) .
(١٣) فائز الخفاجي ، الحرس القومي ودوره الدموي في العراق ، ط١ ، ( بغداد ، ٢٠١٥ ) .
(١٤) قحطان أحمد سليمان الحمداني ، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٣ ، ط١ ، ( القاهرة ، ٢٠٠٨ ) .
(١٥) قسم الدراسات والبحوث ، دليل الوزارات العراقية ١٩٢٠ – ٢٠٠٣ ، ط١ ، ( بغداد ، ٢٠٠٧ ) .

(١٦) ليث عبدالحسن الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز في العراق ، دار الرشيد سلسلة ١٨٤ ،( بغداد ،١٩٧٩ ) .
(١٧) مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ط١ ، ( بيروت ، ١٩٧٤ ) .
(١٨) المس بيل ، العراق في رسائل المس بيل ، ترجمة جعفر الخياط ، ( بغداد ، ١٩٧٧ ) .
(١٩) نوري عبدالحميد العاني ، تأريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ – ١٩٦٨ ، " ١٣ تموز ١٩٥٨ – كانون الأول ١٩٥٩ " ، ج ٣، ط١ ، ( بغداد ،٢٠٠١) .

**ثانياً :الأطاريح والرسائل الجامعية**

(١) أحمد غالب الشلاه ، الهوية الوطنية العراقية " دراسة في أشكالية البناء والأستمرارية " ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، ( جامعة بغداد ، ٢٠١٠ ) .
(٢) بشائر محمود مطرود المنصوري ، قوات المقاومة الشعبية في العراق ١ آب ١٩٥٨ – ٢٩ تموز ١٩٥٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، ( جامعة البصرة ، ٢٠١٧ ) .
(٣) علي ناصر حسين ، الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤ – ١٩٢١ ، أطروحة دكتوراة غير منشورة ، كلية الآداب ، ( جامعة ، بغداد ) .
(٤) عمار يوسف عبدالله العكيدي ، الساسة البريطانية أتجاه عشائر العراق ١٩١٤ –١٩٤٥ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، ( جامعة الموصل ، ٢٠٠٢ ) .
(٥) ماجدة كريم حسن ، وزارة الداخلية " المرحلة التأسيسية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، ( جامعة القادسية ،٢٠١١) .
(٦) محمد عويد محسن الدليمي ، الأوضاع الأقتصادية في العراق ١٩٣٩ – ١٩٤٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، ( جامعة بغداد ، ١٩٨٨ ) .

**ثالثاً :المجلات العربية (الدوريات )**

(١) حسن علي عبدالله السماك ، صلاح هادي تومان ، الأوضاع الأقتصادية في العراق ١٩٤١ – ١٩٥٠ ، مجلة أوروك للعلوم الإنسانية ، العدد ١ ، المجلد ١٢ ، (جامعة المثنى ، ٢٠١٩ ) .